إعلان برلين 2023

النساء صانعات السلام، المستجيبات للأزمات الإنسانية والمدافعات عن حقوق الإنسان يدعين العالم إلى الاستثمار في عملهن على الخطوط الأمامية

25 مايو 2023، برلين، ألمانيا

نحن قائدات وناشطات نمثل 87 منظمة مجتمع مدني محلية، تقودها النساء، النساء الشابات والفئات المهمشة من أفريقيا، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي، آسيا، بما في ذلك جنوب آسيا، المحيط الهادئ، أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.. لقد اجتمعنا في برلين في المنتدى العالمي للمرأة من أجل السلام والعمل الإنساني من 23 وحتى 25 مايو 2023 (GWF 2023)[1] للاحتفال بإنجازاتنا، والتعلم من بعضنا البعض، ودعوة المجتمع العالمي إلى الاعتراف بعملنا وزيادة أثره ودعمه.

نحن نعمل يومياً لجعل مجتمعاتنا أكثر أماناً وشمولية ومرونة. مجتمعاتنا تثق بنا، لأننا نفهم واقعهم ويرون التأثير الفريد لعملنا على الخطوط الأمامية. نحن بناة سلام وأول المستجيبات لتلبية الاحتياجات **الملحة لمجتمعاتنا أثناء الأزمات، ونتحدى الأعراف التمييزية والثقافة الذكورية لتعزيز ثقافة السلام، والتأثير على السياسات الرئيسية لبناء عالم أكثر مساواة وأكثر سلاماً.**

بعد مرور أكثر من اثنين وعشرين عاما على قرار **مجلس الأمن الدولي رقم 1325** الذي وضع لأول مرة أجندة العمل من أجل المرأة والسلام والأمن، تم اعتماد تسع قرارات أخرى ذات صلة، وتم التعهد بالتزامات أخرى متعددة. في عام 2016، اجتمعت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، في القمة العالمية للعمل الإنساني، واعتمدت "الصفقة الكبرى" – وهي اتفاقية فريدة من نوعها، تشمل الالتزام بالعمل الإنساني بشكل أكثر محلية وشمولية. تم تعزيز هذه الالتزامات من خلال الصفقة الكبرى 2.0، التي تم تبنيها في عام 2022. وفي عام 2020، واستناداً إلى أساس إعلان ومنهاج عمل بيجين، تم إنشاء الاتفاق العالمي بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، لتحفيز وتسريع تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، لا تزال **المعايير الذكورية تهيمن** على **مجتمعاتنا، مما يؤثر على كل جانب من جوانب حياتنا. لا يزال عملنا غير مرئي، وغالباً ما تكون سلامتنا مهددة.** وما زلنا نواجه التحديات التالية:

- **إن عدد الأزمات والكوارث وتعقيدها آخذ في الازدياد، والصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتهجير القسري على نطاق غير مسبوق والتهميش المزمن يدفعنا إلى عيش حالة طوارئ مستمرة.** إن حياتنا وحقوقنا وأجسادنا أصبحت، وبشكل متزايد، في قلب الأزمات السياسية والصراعات العنيفة.
- **رد الفعل العنيف ضد حقوقنا، بما في ذلك خطاب الكراهية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، آخذ في الازدياد بما يمنع مشاركتنا** بشكل مجد. وهذا يجعل من المقبول للحكومات والمجتمعات أن تكون ذكورية ومعادية علناً للنوع الاجتماعي وحقوق المرأة والنسوية. ونتيجة لذلك، نحن محرومون من حقوقنا الأساسية، بما في ذلك عدم الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والتعليمية والتمكين الاقتصادي، والحق في الميراث، وحرية الحركة، حيث أن بعضنا يحتاج لمرافقة المحرم في الأماكن العامة، بالإضافة لمزيد من القيود للحصول على تأشيرات للسفر.
- **إن مساحة عملنا تتقلص بشكل كبير** وعدد التهديدات لحياتنا آخذ في الازدياد.
- **نحن نعاني من الإرهاق والاحتراق النفسي والصدمة** ومع ذلك، لا يُنظر إلى رفاهيتنا وصحتنا العقلية على أنها أولوية ونادراً ما يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل الممولين.
- **إن ندرة التمويل تجعل من الصعب علينا العمل وتدفعنا إلى التنافس مع بعضنا البعض بدلاً من بناء التحالفات والتآزر.** غالباً ما تكون فرص التمويل قائمة على المشاريع وغير مرنة وقصيرة الأمد، والتي لا تراعي استدامة المؤسسات، مما يعثر دفع المرتبات إن الإجراءات التي تستغرق وقتا طويلاً وتطلب تقنية عالية وتتسم بالبيروقراطية تجعل من الصعب الحصول على

[1] https://wphfund.org/wp-content/uploads/2023/06/ARABIC-WPHF-Global-Womens-Forum-2023-Concept-Note.pdf

التمويل - خاصة بالنسبة للمنظمات الريفية والشعبية والمجتمعية والنساء ذوات الإعاقة والشابات، وغيرها من المجتمعات المهمشة.

- **وما زلنا مهمشات في عمليات السلام وصنع القرار** السياسي **والتدخلات الإنسانية. وحتى عندما تجلس النساء على الطاولة،** لا **يتم الاستماع إليهن،** على الرغم من أن التجربة أثبتت أن غياب المشاركة المجدية للمرأة، يولد الأزمات العالمية.

وتتفاقم هذه التحديات الخطيرة بالنسبة للنساء اللواتي ي يواجهن طبقات إضافية من التمييز، التهميش، الاستبعاد والعنف، على أساس العرق والوضع الاقتصادي والعمر والقدرات الجسدية والميل الجنسي والهوية الجنسانية، مثل الشابات، والمسنات، ونساء الشعوب الأصلية، والأرامل، وقدامى المحاربات، والنساء ذوات الإعاقة، واللاجئات والمشردات داخليا، والمهاجرات، والعائدات والمقاتلات السابقات، والنساء في المجتمعات الريفية، دون إمكانية الوصول للتقنيات الحديثة، والنساء اللواتي يعشن في أقاليم غير معترف بها، وغيرها من الفئات المهمشة.

إننا نغادر برلين في حالة من النشاط والإلهام والالتزام بمضاعفة جهودنا لمواجهة هذه التحديات. وقد وضعنا استراتيجيات مشتركة نضعها موضع التنفيذ بالفعل. ومع ذلك، فإن عبء المسؤولية لا يقع على عاتقنا فقط.

هذا هو السبب في أننا نتوجه إلى الحكومات والجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وشركات القطاع الخاص مع دعوة عاجلة لإظهار القيادة النسوية واتخاذ الإجراءات التالية:

1. **اتخاذ موقف حازم وحاسم لا هوادة فيه ضد الهجمات على سلامتنا وأماننا وحياتنا وعملنا وضد المعايير الذكورية التي تؤدي إلى تطبيع العنف، الفصل العنصري والاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي**

1.1. **على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى** أن تدين علنا وبقوة انتهاكات حقوق المرأة التي ترتكبها أي جهات فاعلة حكومية وغير حكومية وجهات متطرفة، وأن تفرض عقوبات سياسية ومالية حاسمة على أي جهات فاعلة متورطة في مثل هذه الانتهاكات، وتجنب إدامة خطابات الكراهية والتمييز.

1.2. **على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى** أن تتخذ إجراءات ملموسة لدعم ممارسات وآليات الحماية الذاتية للنساء والشابات والفتيات بجميع تنوعهن، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة والمشردات قصراً،

1.3. **يجب على المانحين** أن يدركوا أن الرفاه البدني والعقلي للنساء بناة السلام المحليات وقائدات المجتمع المدني واللواتي يعملن بالمجال الإنساني يمثل أولوية رئيسية وأن يصروا على إدراج ميزانية محددة للدعم النفسي والاجتماعي لهن في جميع برامج بناء السلام والبرامج الإنسانية. وينبغي أن يشمل ذلك النُهج المبتكرة التي تقودها المجتمعات المحلية والمملوكة محليا، لعلاج الصدمات، بما يحترم الثقافة المحلية والآراء العالمية ويبنى على السياق ومعرفة الأجداد.

1.4. **يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى،** إنشاء مساحات آمنة للمستجيبات للأزمات الإنسانية على مستوى القاعدة، وكذلك الموظفات في المنظمات الدولية والوطنية، لتبادل التحديات التي يواجهنها وتضميد جراحهن وبناء القدرة على الصمود، فضلا عن قنوات سريعة وموثوقة وسرية للإبلاغ عن أي إساءة يتعرضن لها.

1.5. **على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة الأخرى** زيادة جهودها لتسليط الضوء على مجهودات وآثار عمل المجتمع المدني المحلي والشعبي الذي تقوده النساء والذي يركز على حقوق المرأة، وذلك فقط في السياقات التي تسمح بتعزيز الثقة بهن وبعملهن، وتقليل المخاطر التي يتعرضن لها بدلاً من تعريضهن للانتقام. يجب أن يشمل ذلك ربط الناشطات المحليات المتنوعات بالجهات الفاعلة في وسائل الإعلام، ودعم تدريب الصحفيات، وتوفير تمويل مخصص لتوثيق وتعزيز الآثار التي تحققها المنظمات المحلية والشعبية التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة.

2. **إجراء تغييرات جذرية في هياكل وآليات التمويل الحالية من خلال توفير تمويل طويل الأجل ومرن وأساسي متاح للمنظمات الشعبية والمحلية، بما في ذلك تلك التي تقودها النساء والشابات باختلافهن،**

2.1. يجب على **الأمم المتحدة** استخدام دورها في تنظيم مؤتمر للمانحين يركز على التمويل النسوي وتمويل بناة السلام المحليات، وجمع كبار صناع القرار من الكيانات المانحة لمناقشة الطرق الملموسة للوفاء بالتزامهم بتمويل أكثر سهولة وتقديم تعهدات محددة بتمويل المنظمات القاعدية التي تقودها النساء والتي تعمل على حقوق المرأة. يجب أن يتضمن الاجتماع تبادل الخبرات مع منظمات التمويل النسوية، للتعلم من مناهجها واستراتيجياتها في تمويل منظمات متنوعة، بما في ذلك المنظمات التي تقودها الشابات، النساء ذوات البشرة السمراء والنساء ذوات الإعاقة.

2.2. يجب على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ضمان المشاركة المجدية للمرأة وقيادتها لعملية إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي دعا إليها الأمين العام خلال مؤتمر قمة مجموعة السبعة (G7) في هيروشيما في مايو 2023.

2.3. على **المانحين** أن تخلق المجال لقيادة المرأة ومشاركتها الفعالة في جميع مراحل دورات التمويل، بدءاً بتصميم تيارات التمويل والفرص المختلفة.

2.4. على **المانحين** مراجعة معايير الأهلية والتقديم، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتقديم الطلبات والتقارير، وأن يكفلوا إمكانية الحصول على التمويل الذي يقدمونه، بما في ذلك للمنظمات التي تقودها النساء ذوات الإعاقة، اللاجئات والنساء ذوات البشرة السمراء، وغير ذلك من الفئات المهمشة.

2.5. يجب على **المانحين** أيضاً أن يكفلوا أن يكون التمويل طويل الأجل وأن يمنح المنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء بالمرونة اللازمة للتكيف مع البيئة المتغيرة وتوفير استجابات شاملة، وأن تعمل على امتداد الصلة بين السلام والتنمية والشؤون الإنسانية، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ جنبا إلى جنب مع برامج كسب الرزق والتثقيف في مجال السلام.

2.6. على **المانحين** أيضاً أن يوفروا التمويل القصير الأجل بسرعة وعلى الفور للمنظمات المحلية التي تقودها النساء والمعنية بحقوق المرأة من أجل معالجة الأزمات العاجلة واحتياجات الحماية. ويجب أن يراعي ذلك التحديات التي تواجهها النساء والمنظمات في الحصول على التمويل عن طريق المصارف.

2.7. على **المانحين** أن يكفلوا جعل إجراءاتهم محلية ومراعية للسياق، وذلك على سبيل المثال من خلال إتاحة المرونة في دعم المنظمات غير المسجلة والمجموعات غير الرسمية في السياقات التي قد يتعذر فيها التسجيل الرسمي، والحفاظ على المرونة في مجالات التمويل المختلفة، وذل كفي السياقات التي يؤدى فيها العمل الرسمي على موضوعات محددة لزيادة الخطر على الناشطات.

2.8. ينبغي على **المانحين** أن يزيدوا من جهودهم الرامية إلى تلبية دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى مضاعفة المساعدات المباشرة للمنظمات النسائية بمقدار خمس أضعاف الوضع الحالي، والتي تبلغ حاليا 0.2 في المائة.

2.9. يجب على **المانحين** دعوة النساء باختلافهن إلى مؤتمرات المانحين وكفالة قدرتهن على المشاركة في المناقشات والتأثير فيها بصورة مجدية.

3. تعزيز وتعظيم أثر التنظيم وبناء الحركات والتضامن بين قائدات منظمات المجتمع المدني، المحلى والوطني والقاعدي، والناشطات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

3.1. يجب على **المانحين** خلق فرص تمويل مخصصة لبناء وتعزيز حركات المجتمع المدني النسوية والتحالفات الإقليمية. يجب أن يستهدف هذا التمويل على وجه التحديد المنظمات القاعدية والمحلية التي تقودها النساء باختلافهن، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، والنساء الريفيات، والشابات، والمشردات قسراً واللاتي يعشن في المنفى، والنساء الرُحل، والجماعات النسائية غير الرسمية، وغيرهن ممن قد يفتقرن إلى فرص الربط الشبكي.

3.2. يجب على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة عقد تبادل الخبرات الإقليمية والعالمية بانتظام لبناء الثقة والتعاون الحقيقي بين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والقائدات الشابات، مثل منتدى المرأة العالمي 2023. وينبغي أن تسعى إلى استهداف النساء اللاتي لديهن إمكانية محدودة أو معدومة للوصول إلى هذه الأماكن.

3.3. يجب على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة تقديم الدعم – المالي والتقني – لإنشاء مساحات ومنصات للتنسيق وتبادل الخبرات بشكل منتظم ومستمر، والتضامن بين منظمات المجتمع المدني المحلية والقاعدية التي تقودها النساء والمنتميات للفئات المهمشة. ويمكن أن يشمل ذلك الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لخلق مجتمعات ممارسة افتراضية إقليمية وعالمية، والحفاظ عليها، فضلاً عن تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات وتبادل المعارف.

3.4. يجب على المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة الاستفادة من المنصات الإقليمية الحالية والجديدة - بما في ذلك التحالفات التي تم إنشاؤها خلال منتدى المرأة العالمي في برلين 2023، للتنسيق من أجل تبادل المعلومات حول الأزمات، وتنفيذ مبادرات الإنذار المبكر ومنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة، ودعم وتعظيم جهود المناصرة، والمشاركة في تطوير البحوث والمعارف النسائية، وتبادل وصياغة الأولويات المشتركة للتأثير على السياسات الإقليمية والعالمية، فضلا عن عمليات السلام.

3.5. يجب على **المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات المعنية بحقوق المرأة** أن تنظر في إشراك الرجال والفتيان، بمن فيهم من هم في السلطة، كحلفاء في ائتلافاتها واجتماعاتها، إذا كان ذلك مناسبا، من أجل تحدي المعايير الذكورية، والتصدي للعنف

القائم على النوع الاجتماعي في حياتهم الشخصية وفي المجتمع الأوسع نطاقاً، والتصدي للتحديات التي يوجهها الشباب والفتيان في المجتمع الأبوي.

4. ضمان مشاركتنا واستخدامنا لتجربتنا وخبرتنا في مجال بناء السلام للتأثير في جميع عمليات صنع القرار الانتخابي والسياسي وعمليات السلام

4.1. على المانحين تحسين دعمها للبرامج والمبادرات التي تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات وصنع السياسات على المستويين المحلي والوطني، بما في ذلك تنظيم الاجتماعات للنساء والشابات، باختلافهن، قبل عمليات اتخاذ القرارات الحاسمة، لتمكينهن من وضع برامج سياسية مشتركة.

4.2. على **المانحين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية** إدراك بأن الاستقلال الاقتصادي شرط مسبق لمشاركة النساء بشكل مجدٍ وأن تقدم الدعم المالي والتقني لبرامج سبل العيش المستدامة والتصدي لانعدام الأمن الغذائي.

4.3. على الحكومات الوطنية والمحلية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن تنشئ قنوات مرنة للتنسيق مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة للاستفادة من خبراتها ودعمها في تنفيذ القوانين التحويلية.

4.4. يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المشاركة في جهود الوساطة في عمليات السلام أن تطالب بالمشاركة الهادفة للنساء، باختلافهن، كشرط مسبق لدعمها لأي عملية. كما يجب أن يتم تحديد أساليب المشاركة وسُبل تقييمها، بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني التى تقودها النساء والمعنية بحقوق المرأة.

5. الاعتراف بأن خبراتنا أساسية لمنع الأزمات الإنسانية العالمية ومعالجتها، وتعزيز العدالة المناخية

5.1. يجب على الحكومات والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إعطاء الأولوية والمطالبة بإشراك النساء المحليات، باختلافهن، في هياكل صنع القرار أثناء الأزمات الإنسانية، بما في ذلك لجان مخيمات اللاجئين/ات ومجموعات التنسيق التابعة للأمم المتحدة.

5.2. على المانحين الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تقودها النساء والتي تعمل على حقوق المرأة كآليات استجابة إنسانية شرعية وتزويدها بالتمويل المرن.

5.3. على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني إشراك منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والتي تعمل على حقوق المرأة بشكل استباقي، في إجراء تحليل السياق وتصميم التدخلات، بما يأخذ في الاعتبار الآثار السياقية للأزمات والكوارث الإنسانية العالمية المتقاطعة بشكل مناسب، بما في ذلك المُناخ، وانعدام الأمن الغذائي وأزمات اللاجئين/ات والعوامل الكامنة وراءه ذلك، مثل أزمة الديون.

5.4. على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إعطاء اهمية أكبر لاحتياجات النساء ذوات الإعاقة والاعتراف بقدراتهن وإسهاماتهن الفريدة.

5.5. على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ومجال العمل الإنمائي أن تستثمر في تعزيز قدرات المرأة الريفية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. يمكن أن يشمل ذلك استخدام الابتكار والرقمنة والتكنولوجيا الفعّالة للمرأة الريفية بكل تنوعها للتغلب على التحديات البيئية وتغير المناخ.